

نداء التجديد الديمقراطي

بيان

اللجنة التوجيهية

التابعة

للحركة العالمية من أجل الديمقراطية

نوفمبر عام 2015

تواجه الديمقراطية في يومنا هذا معارضةً غير مسبوقه منذ نهاية الحرب الباردة. هذه المعارضة ليست ناجمة عن أزمة بعينها أو انهيار ديمقراطي بعينه، بل لها مصادر متعددة، وهي تنعكس في نتيجة آخر مسح عالمي أجرته منظمة "فريدم هاوس"، بأن أوضاع حقوق الإنسان والحريات المدنية قد تراجعت للعام التاسع على التوالي. يمكن رصد هذا في العوائق التي تواجه الديمقراطية في دول متنوعة مثل "تايلاند" و"مصر" و"فنزويلا" و"المجر" و"تركيا" و"كينيا" و"أذربيجان" و"باكستان"، كما أنها تظهر جلياً في الظروف متزايدة القسوة التي تواجهها منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الدفاع عن الحريات الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان والإعلام الحر في عشرات الدول، وأيضاً في أزمة إدارة الحكم التي تواجهها الديمقراطيات الراسخة في "أوروبا" و"الولايات المتحدة"، والتأثير العالمي الذي استمد قوته من نهضة "الصين"، ذات النظام الرأسمالي الاستبدادي الذي يعتبره الكثيرون في يومنا هذا سبيلاً أكثر فعالية من الديمقراطية للحدثة والتنمية. وتظهر جلياً بخاصةً كذلك في إخفاق الديمقراطيات الرائدة في التخطيط لرد فعل جاد لنهوض القوات العدوانية المناهضة للديمقراطية، مثل "روسيا" التي تقع تحت حكم "بوتين" وتنظيم الدولة الإسلامية ("داعش")، التي تشكل خطراً مهلكاً على الديمقراطية وعلى السلام العالمي. قضية بعد قضية، يتصرف خصوم الديمقراطية بعدوانية وقحة، في حين يبدو أن الشك، وشلل الإرادة، وفقدان الإيمان بالديمقراطية يتسللون لمن هم من المفترض أنهم المدافعين الرئيسيين عنها.

وإذ تعرب الحركة العالمية من أجل الديمقراطية عن قلقها الشديد تجاه النظرة المستقبلية للديمقراطية ترفض اتخاذ موقف مفعم بالنشأوم والاستسلام. هذه ليست أول مرة تواجه فيها الديمقراطية تهديدات وانتكاسات قوية: ففي السبعينيات من القرن العشرين، بدا أيضاً أن الديمقراطية تواجه تدهوراً لا رجعة فيه، حيث تعطلت الانتخابات والحريات المدنية في "الهند" في عام 1975، مع أنها كانت أكبر دولة ديمقراطية في العالم حتى ذلك الحين. كذلك، استولى حكام عسكريون مستبدون على السلطة في العديد من الدول بـ"أمريكا اللاتينية"؛ وتولى طغاة قساة الحكم في عدد من الدول الأفريقية؛ على غرار "عبيدي أمين" حاكم "أوغاندا". وتلى انتصار الشيوعية في "فيتنام" والإبادة الجماعية في "كمبوديا" انتصار التطرف الإسلامي في "إيران" والجبهة الساندينية للتحرير الوطني في "نيكاراجوا". بدا أن الديمقراطية تنقهر في كل مكان، مما قاد المثقفين البارزين إلى استنتاج أن الديمقراطية هي "ما كان عليه العالم مسبقاً، لكنها ليست المستقبل الذي يتجه إليه"، كما صاغ أحدهم في مقولة شهيرة له.

مع ذلك، في هذه المرحلة حالكة الظلام بالتحديد، بدأت "الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي"، كما أُطلق عليها لاحقاً، بالتحولات الديمقراطية في "البرتغال" و"أسبانيا". وعلى مدار الأعوام الخمسة عشر التالية، ازداد عدد الدول الديمقراطية في العالم ليلعب أكثر من الضعف، ومع انهيار الشيوعية في وسط "أوروبا" والاتحاد السوفيتي، أصبحت الديمقراطية تعتبر الشكل الشرعي الوحيد للحكم. فجأة، تحول التشاؤم إلى تفاؤل، وبدأ أنه لا يمكن ردع تقدم الديمقراطية إلى الأمام، حيث أنها كانت قد انتشرت بكل مناطق العالم إلا الشرق الأوسط.

كان هذا التفاؤل الجديد مفرطاً فيه، مثلما كان التشاؤم السابق له. بعد سقوط جدار "برلين"، تفاعل الكثيرون بأن "روسيا" و"الصين" وغيرهما من الدول الاستبدادية سوف يعاصرن الحداثة ويتحررن مع اندماجهما في الاقتصاد العالمي ومعاصرة تجربتهما في النمو الاقتصادي. لكن بدلاً من هذا، أظهرت العديد من الحكومات الاستبدادية سهولة في التكيف واستغلت ثروتها القومية الجديدة لدعم أنظمة استبدادية أكثر تعقيداً داخل البلاد، بينما كانت تُصدّر قيمها وتفضيلاتها غير المتحررة إلى خارج حدودها. لقد تبنت أنظمة الحكم هذه سياسة منع انتشار الديمقراطية باستخدام آليات قانونية مثل قانون "العملاء الأجانب" في "روسيا" وقوانين مكافحة الإرهاب في "المملكة العربية السعودية" و"أثيوبيا" لتجريم المعارضة السياسية، وحرية التعبير، والتجمع، والنشاط المستقل للمجتمع المدني وعرقلتها. بالإضافة إلى ذلك، استغلت تلك الدول هيمنتها على وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لتهميش الأصوات البديلة وإبقاء الأحداث السياسية الأساسية تحت السيطرة المؤثرة.

إن هدف هذه الدول الاستبدادية التي أصبحت قوية مؤخراً ليس حماية نظام الحكم واحتواء الديمقراطية فحسب، بل هي أيضاً تضع المزيد والمزيد من الاستراتيجيات لمقاومة الديمقراطية وتعطيلها خارج حدودها. وكان أحد الأمور المستهدفة هو حقوق الإنسان ومكونات الديمقراطية في الهيئات القائمة على القواعد الدولية، على غرار منظمة الأمن والتعاون في "أوروبا" (OSCE)، اللازمة للحفاظ على معايير الديمقراطية. كذلك، تؤسس أنظمة الحكم هذه شبكة من الجمعيات الاستبدادية مثل منظمة "شانغهاي" للتعاون (SCO) ومجلس التعاون الخليجي (GCC) والاتحاد الجمركي الأوراسي (Eurasian Economic Union) (Eurasian Economic Union) (Eurasian Economic Union) حيث تسعى لإقامة مبادئ سيادة الدولة وعدم التدخل الاستبدادية. نظراً لأن أنظمة الحكم هذه تتفهم أهمية الأفكار، فقد أنشأت أيضاً منافذ قوية لوسائل الإعلام، مثل شبكة "آر تي" (المعروفة سابقاً بـ"روسيا توداي") التابعة لـ"روسيا" وشبكة "سي سي تي في" التابعة لـ"الصين"، تمكنها من توجيه رسائل عالمية عن إنجازاتها وعن الفشل والتدهور المزعوم في المجتمعات الغربية.

هذه القوة المتنامية للدول الاستبدادية لا تعني أن مستقبل الديمقراطية يائس أو أن أعداء الديمقراطية قد انتصروا؛ هذا ليس صحيحاً، حيث تظهر استطلاعات الرأي العام بكل الأقاليم الرئيسية في العالم أن المشاعر الشعبية لا تزال تفضل الديمقراطية على الاستبدادية بأغلبية ساحقة، حتى في الدول التي لا يثق شعوبها بالسياسيين المنتخبين ديمقراطياً ويشعرون بأن أداء الديمقراطية ليس جيداً جداً. إن التحذيرات التي يكررها حكام "الصين" و"إيران" وغيرها من الدول الاستبدادية عن مخاطر "الثورات الملونة" تشي بخشيتهم من حدوث حركات شعبية تطالب بتأسيس حكومة تخضع للمحاسبة وتُعدّ مسؤولة أمام الحريات السياسية.

من ثم، فإن فكرة الانحسار الديمقراطي ليست ناتجة عن القوة الكامنة لأعداء الديمقراطية أو جاذبيتهم. المشكلة هي أن الحكومات الديمقراطية في العالم وقادتها لم يبدوا رغبة في حماية القيم الديمقراطية أو في

دعم النشطاء السياسيين المحاصرين الشجعان الذين يناضلون من أجل إحداث تغيير ديمقراطي. إن أعداء الديمقراطية يهاجمون المبادئ الديمقراطية دون عقاب، بينما يشغل القادة الديمقراطيون بشدة بمشكلاتهم الخاصة لدرجة أنهم يبدون غير قادرين على دعم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المواثيق الدولية أو مناصرتها. وبالتالي، حين يواجه من يناضلون من أجل تحقيق التقدم الديمقراطي مقاومة شرسة، لا يكون رد فعل الديمقراطيات إظهار التضامن مع هؤلاء النشطاء والمعارضين وزيادة الدعم المقدم لهم، بل التشكيك فيما إذا كانت مواصلة الطريق دعمًا للديمقراطية أمرًا واقعيًا يستحق العناء.

سبق أن قيل مرارًا وتكرارًا أن ثمن الحرية هو اليقظة الدائمة. لا يمكن اعتبار الديمقراطية أمرًا مسلمًا به، ولا تقدمها حتميًا، لأن التقدم الديمقراطي يستلزم عملاً جادًا مثابراً وتفكيراً استراتيجياً منطقيًا وإيمانًا قويًا بالديمقراطية وشجاعة لمواجهة القوى المعادية والأنظمة القمعية والتضامن الدولي مع من يحاربون في الصفوف الأولى من النضال الديمقراطي. ما نحتاج إليه اليوم ليس أقل من إحياء الإرادة الديمقراطية التي سوف تجلب فترة جديدة من فترات التقدم الديمقراطي.

أي برنامج لتنشيط الديمقراطية يجب أن تكون له أربعة أبعاد أساسية: البعد الأول هو تجديد التزام الحكومات الديمقراطية والمنظمات الدولية بحماية المجتمع المدني من عودة الاستبدادية.

البعد الأول هو تجديد التزام الحكومات الديمقراطية والمنظمات الدولية بحماية المجتمع المدني من عودة الاستبدادية. طورت الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف على مدار ربع القرن الماضي برامج لتقديم الدعم المالي والفني لجماعات المجتمع المدني التي تعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان ودعم الإعلام المستقل وسيادة القانون وإخضاع السلطة السياسية للمحاسبة. مع ذلك، كشف مسح لمساندة الديمقراطية أجرته الحركة العالمية من أجل الديمقراطية عن أن هذه المساندة لم يصاحبها دعم سياسي كافي للمجتمع المدني كرد فعل على الحملة المتزايدة التي تشنها الحكومات المقاومة للتحول الديمقراطي. فثمة حاجة لمثل هذا الدعم على شكل فرض ضغط أكبر على الحكومات المخالفة لكي تحترم الحريات الأساسية المتمثلة في حرية التجمع وحرية التنظيم وحرية التعبير. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات الديمقراطية أن تجدد التزامها مع المؤسسات الراسخة القائمة على المبادئ التي وضعت معايير الديمقراطية العالمية وعملت بمثابة مثبت للنظام الليبرالي بفترة ما بعد الحرب الباردة. يجب أن يكون الهدف هو نقض التقدم الذي حققه المستبدون بجعل منظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في "أوروبا" ومنظمة الدول الأمريكية (OAS) ومجلس "أوروبا" منظمات عقيمة، مما أنشأ ثغرات في جزء من البنية التحتية الديمقراطية العالمية. ينبغي اللجوء إلى مجتمع مدعوم من الديمقراطيات لتنشيط هذا المجهود الجديد وتنسيقه.

من الضروري أيضًا دعم قدرة منظمات المجتمع المدني على اتخاذ إجراء حيال القمع الجديد. لقد اتخذت جماعات المجتمع المدني وضعية الدفاع وأصبحت بالارتباك جراء الهجوم عليها من قبل المستبدين المستعدين لنشاطهم؛ أي أنه يجب أن تتأقلم على بيئة جديدة أشد عدوانية، وأن تؤسس روابط متعددة على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية بهدف تبادل الخبرة العملية والتضامن وتطوير سبل جديدة فعالة للتعايش وتغيير الموقف تغييرًا جذريًا. يعتبر دور الحركات والمنظمات الشبابية ذا أهمية خاصة في تطوير سبل مبتكرة لمواجهة التحديات الجديدة وفي استغلال الإمكانيات الهائلة لوسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أداة لتحريك المواطنين وتنقيفهم ولرصد أداء الحكومات ومراكز القوى الأخرى.

ثمة أولوية أخرى، ألا وهي دعم الوحدة الديمقراطية الدولية داخل الأقاليم وعبر حدودها، والتعاون والعمل في تناغم من أجل إقامة معايير الديمقراطية وقيمها وحمايتها. من المهم خصوصاً تجديد الروابط بين دول المحيط الأطلسي لمحاربة الجهود الروسية لتقسيم المجتمعات الأوروبية ولفصل "أوروبا" عن "الولايات المتحدة"؛ وحشد الدعم لتحقيق الديمقراطية في "أمريكا اللاتينية" من داخل نفس الإقليم؛ وتوطيد الروابط بين الديمقراطيات الغربية والديمقراطيات الناهضة في جنوب "آسيا" وشرقها.

وأخيراً، من الضروري التخطيط لرد فعل على حرب المعلومات التي يشنها المستبدون المستعدون لنشاطهم على الديمقراطية. لذا يجب على النشطاء والمفكرين الديمقراطيين، بدعم من الحكومات الديمقراطية، العمل على تحديث الحجج المؤيدة للأفكار الرئيسية للديمقراطية، وجعل تلك الحجج مواكبة لسياق القرن الحادي والعشرين. من الأهمية بمكان أيضاً اتخاذ رد فعل أشد تأثيراً على الهجوم الدعائي الذي تشنه الحكومات الاستبدادية. ينبغي أن يشمل رد الفعل هذا دعماً متزايداً لوسائل الإعلام الديمقراطية وتوسيع نطاق البث الدولي الذي تبثه شبكات "بي بي سي" و"دويتشه فيله" وإذاعة "أوروبا" الحرة (RFE/RL) وغيرها من المنافذ العامة؛ وكذلك زيادة كفاءة الصحفيين والمراسلين الاستقصائيين المحليين في الدول الاستبدادية، والمساعدة على نشر تقاريرهم من خلال الشبكات الإقليمية والعالمية لوسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي.

البعد الثاني هو الحاجة لحماية الفضاء الإلكتروني باعتباره وسيلة للتعبير الحر ولنهبوض بحقوق الإنسان وبالمجتمعات المفتوحة. لطالما اعتقدت الآراء الشعبية أن أنظمة الحكم الاستبدادية هي أنظمة عنيقة متخلفة تكنولوجياً لا تستطيع مواكبة النشاط على شبكة الإنترنت. وسوف يببدها. عصر المعلومات حتمًا. إلا أن أنظمة الحكم هذه تيرهن على كونها أكثر قدرة على التأقلم مما هو متوقع، فقد أعطت الأولوية للسيطرة على الفضاء الإلكتروني، كما طورت أساليب لفرض تلك السيطرة، وحشدت الموارد اللازمة لدعم مبادراتها في هذا الفضاء. لقد أصبحت ضوابط الإنترنت مرسّخة بشدة على المستوى القومي، وقد أصبحت الدول الاستبدادية تزداد قوة على المستويين العالمي والإقليمي، ناشرةً المبادئ وساعيةً لتنظيم الفضاء الإلكتروني بطرق تحمي نفوذها وتشرعن أهدافها الدولية. إنها تمتلك حرية وصول لأكثر الأدوات تعقيداً من أجل شن الهجمات الرقمية والتجسس، تتراوح ما بين أحصنة طروادة العادية واسعة الانتشار التي يتم التحكم بها عن بعد، إلى حزم برامج التسلل المعقدة التي تتولى شركات خاصة توريدها وصيانتها، إلى "الميليشيات الإلكترونية" والمدونين المؤيدين للنظام الذين يسعون لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي وتشويه سمعة الأصوات الناقدة المستقلة.

هذه التهديدات الرقمية تتفاقم جراء المعضلة التي يجد المجتمع نفسه واقعاً فيها حالياً: كل أجزاء المجتمع تقريباً متصلة سلكياً بشكل ما، لكن قلة قليلة فقط تتمتع بامتياز الاتصالات الرقمية المؤمنة بما يكفي، ونادراً ما تشمل هذه القلة عناصر المجتمع المدني على غرار المنظمات غير الهادفة للربح وصحافيي البلد الأصليين، مع اعتمادهم الشديد على الأدوات الرقمية في الاحتشاد والتواصل. إن انعدام التوازن هذا يمنح أنظمة الحكم الاستبدادية فرصة ذهبية لفرض السيطرة الرقمية على سكانهم ولمحاربة المعارضة الناشئة خارج حدودهم. لقد تمت أنظمة الحكم الاستبدادية الحملة الرقمية التي تشنها بالترويج لسياسات الأمن الإلكتروني التي تشدد على مفاهيم أمن الدولة على حساب حقوق الإنسان. إنها تسعى بخطى حثيثة لإعادة صياغة المبادئ الإلكترونية إقليمياً ودولياً على حد السواء.

لمواجهة هذه التهديدات، من الضروري تأسيس تحالف قوي بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاعات الخاصة يدعم المبادئ المشتركة بينها فيما يتعلق بنظام مفتوح وأمن لحوكمة الإنترنت على المستويين

العالمي والإقليمي يتفق مع مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. يجب على الدول التي تدعم حرية الانترنت أن تكون استباقية في مستويات مشاركتها دولياً، وأن تعارض المبادئ التي تُسقط من حسابها حقوق الإنسان في الفضاء الإلكتروني، وأن تتخذ موقفاً حازماً فيما يتعلق بأن المجتمع المدني ينبغي أن يكون خارج حدود التجسس والهجوم الرقمي. كذلك، يجب على الدول أن تواجه طبيعة الاستهداف الرقمي التي تتجاوز حدود الدولة، وقدرة الدول غير الليبرالية على شراء معدات مراقبة معقدة من السوق المفتوح لتستخدمها في تقويض حقوق الإنسان.

ولكي يكون مثل هذا التحالف مؤثراً، يجب على الدول الديمقراطية أن "تحل مشاكلها الخاصة"؛ بما يستتبع الحرص على تنفيذ الآليات الصحيحة للإشراف والمراجعة والمساءلة لحمايتها من إساءة الاستخدام المحتملة لجمع البيانات عشوائياً وبشكل شمولي. علاوةً على ذلك، بما أن معظم البيانات التي تجمعها الحكومات تأتي من شركات القطاع الخاص التي تعتبر "أجهزة كشف" على الخطوط الأمامية، يجب أن يمتد إشراف الهيئات القضائية وغيرها من الهيئات إلى إدارة هذا القطاع لبيانات المستهلكين، حيث أن تبادل البيانات دون إشراف ملائم سيتسبب بحدوث سوابق لسوء الممارسة خارج البلاد، وقد يضعف قدرة الدول الديمقراطية على الدفاع عن المبادئ الليبرالية والانترنت المفتوح.

بالإضافة إلى الدفاع عن كون نظام الانترنت مفتوحاً وأمنياً، من الأهمية بمكان دعم قدرة المجتمع المدني في كل أنحاء العالم على استخدام أدوات الاتصال المتطورة لتعزيز الحريات الأساسية والحكومات الخاضعة للمحاسبة. كذلك، من المهم على وجه الخصوص توفير التعليم والتدريب لنشطاء المجتمع المدني على أفضل ممارسات الأمن الإلكتروني.

لا تواجه الديمقراطية في يومنا هذا معارضةً من الاستبدادية العائدة فقط: ففي عشرات الدول التي لم تترسخ فيها الديمقراطية بشكل تام بعد، يتعرض النمو الديمقراطي، وسيادة القانون للتهديد من قبل مزيج مخيف من استئراء الفساد، وسوء الحوكمة، وتزوير الانتخابات، والنزعة الشعبوية غير الليبرالية والتعصب العرقي، والديني، والعنف السياسي...

البعد الثالث هو الحاجة إلى أن يكون المجتمع المدني أفضل استعداداً للمساعدة على حماية الديمقراطيات الجديدة الهشة من مخاطر التردّي، وللمساهمة في تحقيق عمليات انتقال ديمقراطي ناجحة من الاستبدادية، ولحمايتها من الحركات المتطرفة والغالبية المتعصبة. لا تواجه الديمقراطية في يومنا هذا معارضةً من الاستبدادية العائدة فقط: ففي عشرات الدول التي لم تترسخ فيها الديمقراطية تماماً بعد، يتعرض النمو الديمقراطي وسيادة القانون للتهديد من قبل مزيج مخيف من استئراء الفساد وسوء الحوكمة وتزوير الانتخابات والنزعة الشعبوية غير الليبرالية والتعصب العرقي والديني والعنف السياسي والتخويف، واستغلال الموظفين التنفيذيين العازمين على جعل المؤسسات المسؤولة عن المساءلة عقيمة لسلطتهم واكتنازهم للسلطات والثروات لأنفسهم وللمقربين إليهم. لا يوجد حل بسيط للمشكلات التي يمثل هذا الحجم والاتساع. ينبغي على الحكومات الديمقراطية والوكالات المانحة والمؤسسات متعددة الأطراف أن تقيد مساعدتها وتعاونها بمعيار من إدارة الحكم والأداء الديمقراطي أعلى بكثير مما يُعتبر مقبولاً حالياً. إلا أن جوهر أية استجابة جادة يجب أن ينبع من مجتمع مدني قوي مثقف ومنظم.

إن الحركات الشعبية على غرار احتجاجات الميدان الأوروبي في "أوكرانيا" و"واي إن بي ماري" في "السنغال" وحركة المواطنين الجدد في "الصين" قد أنعشت فكرة المواطنة الديمقراطية، حيث أبدت استعداداً لتحمل المسؤولية الأخلاقية عن مستقبل مجتمعاتها وللعمل بمثابة أدوات للتحويل الديمقراطي. ينبغي على

الحركات الشعبية في الدول والأقاليم الأخرى أن تضيف إلى أمثلة المواطنة الفاعلة هذه، وأن تصر على تحقيق المساواة السياسية وعلى إنهاء حصانة القادة الذين يسرقون شعوبهم ويحاكمونهم. ينبغي عليها كذلك أن تحاول إقامة جسور تسامح وتعاون تتجاوز حدود النوع والانقسامات العرقية بين الأشخاص من مختلف الطبقات الاقتصادية والخلفيات الاجتماعية والأجيال.

يجب على منظمات المجتمع المدني، عند تأسيسها لحركة جديدة للمواطنين، أن تعطي الأولوية للتنقيف المدني، باستخدام كل الأدوات التي في متناولها، بما فيها منصات الانترنت، بهدف تنقيف الناس على مستوى القاعدة الشعبية وتحريضهم وتنظيمهم. كذلك، يتوجب عليها تطوير دفاع جديد عن الديمقراطية، بأن تشرح أسباب كون العمليات الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة لمكافحة الفساد ولتحقيق فكرة الحكومة الخاضعة للمحاسبة؛ وبأن تشرح كيف يمكن للديمقراطية أن "تفي بوعودها" وأن تلبي احتياجات المواطنين العاديين الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على المنظمات المدنية أن تتواصل مع المجتمع السياسي، وأن تعمل بشكل وثيق أكثر مع الأحزاب السياسية، وأن تكون مستعدة، لا لتحمل الحكومة المسؤولية في أعقاب أي إنجاز ديمقراطي فحسب، بل لتحمل مسؤولية إدارة الحكم خلال عملية الانتقال والدمج السياسي أيضاً.

إن الانتقال من مذهب فاعلية المجتمع المدني إلى السياسة ليس أمراً سهلاً في الدول التي ارتبطت الأحزاب فيها بالفساد والوصولية وإساءة استغلال السلطة. هناك أيضاً نفور متأصل من النشاط الذين عملوا بشجاعة لأعوام عديدة ضد الأنظمة القمعية من أجل الانتقال من المعارضة إلى السياسة. في كثير من الأحيان، يكون النشاط المستعدون لبذل تضحيات كبيرة في النضال ضد الدكتاتورية أقل رغبة في الانتقال إلى الحكومة بمجرد تحقيق أي إنجاز. سوف يستفيد النشاط الشباب من حصولهم على تدريب في العلوم السياسية باعتباره جزءاً من برامج التربية المدنية لمعاونتهم على فهم متطلبات السياسة الديمقراطية بالإضافة إلى ديناميكيات الحركات الشعبية فهماً أفضل. سيكون توصيلهم بالعديد من النشاط المدنيين والصحافيين في "أوكرانيا" وغيرها من الدول التي حققت الانتقال إلى السياسة والحكم إحدى سبل المساعدة على تجهيز النشاط الشباب لمواجهة تحديات المستقبل.

ثمة تحدي أشد صعوبة من ذلك، سوف يتمثل في اتخاذ رد فعل ضد الحركات الفكرية العنيفة التي تستغل الدين لتعبئة أتباعها، مثل حركة 969 في "بورما" وحركات التشدد الإسلامي الأوسع انتشاراً منها بكثير مثل تنظيم الدولة الإسلامية و"القاعدة". حتى الآن، فشلت المؤسسات العقائدية والسياسية في معارضة مذاهب العنف والعدمية هذه بمصادقية وفي التشكيك فيها. يجب أن يبرز الحل من المفكرين العقائديين ومن المراكز البحثية والمؤسسات التعليمية الخاصة ومن المنظمات غير الهادفة للربح داخل تلك المجتمعات والقادرين على تقديم رؤية بديلة للحدثة والقيم العالمية ودور العقائد في الحياة العامة. لكن في الوقت الحاضر، هناك مئات، وحتى آلاف، المبادرات التعليمية والثقافية المبتكرة من هذا النوع منتشرة في جميع أنحاء العالم. هناك حاجة واضحة إلى إنشاء شبكات أقوى تربط بين هذه المجموعات وإلى معاونتهم على معارضة التطرف من خلال وضع رؤية ديمقراطية بديلة تتسم بالتسامح والتعددية والتحضر والعصرية. هذه الشبكات سوف تعزز تأثير المشروعات التعليمية والثقافية الجارية، وسوف تمكن المصلحين التعليميين من المشاركة جماعياً في صياغة أحداث بديلة وتقديمها ومضاعفة تأثير الجهود الحالية وخلق كتلة حرجة من المطبوعات والمنتجات التعليمية.

البعد والأولوية الرابعة هي حاجة الديمقراطيات المتقدمة في الغرب إلى تحسين أدائها الاقتصادي والسياسي واستعادة ثقتها بنفسها واستشعار هدفها الديمقراطي وتجديد التزامها بدعم النظام العالمي

الليبرالي ومقاومة جهود المستبدين والمطرفين لتقويضه. مع أن "الولايات المتحدة" و"أوروبا" لا تزال ديمقراطيات مستقرة رغبة، فقد دخلت في ضائقة قد تضر بمستقبل الديمقراطية في العالم أجمع. أحد أسباب هذه الضائقة كان مرورها بفترة طويلة من الركود الاقتصادي الذي تضاعف جراء الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام 2008، لكنها متأصلة في المشاكل النظامية، التي من بينها المديونية المتزايدة والعجز الضخم في الموازنة وانعدام السيطرة على المصروفات المستحقة واللامساواة المتزايد والفسل في الاستثمار في تطوير الكوادر البشرية والبنية التحتية الاجتماعية. هناك أيضاً أزمة الخلل السياسي، التي تجسدها "الولايات المتحدة" من خلال الاستقطاب السياسي وتدهور الثقة في الحكومة، وتجسدها "أوروبا" من خلال ظهور الأحزاب الشعبوية الهامشية. لقد ساهم انشغالها بهذه المشكلات في تدهور النفوذ الجيوسياسي للغرب، وهي نزعة شجعت أعداء الديمقراطية الليبرالية، الذين يسارعون لملأ الفراغات التي سببها شلل الغرب وانسحابه.

نطاق هذه المشكلات وعمقها لا يعنيان أن الغرب الديمقراطي لا يستطيع إيجاد طريقة للتغلب على مخاضه الحالي؛ فأهم نقطة قوة للديمقراطية هي قدرتها على تصحيح نفسها، ويُفترض بالمخاطر التي تواجهها اليوم أن تركز أذهان القادة السياسيين والاقتصاديين والمدنيين وأن تحركهم لمواجهة الحقائق الصعبة. سوف يتوجب عليهم التفكير لما هو أبعد من المدى القصير واقتراح طرق جديدة لمواجهة تحديات عديدة- كيفية تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي والإنتاجية تفيد المواطنين العاديين، وليس فاحشي الثراء فقط؛ وكيفية تأسيس وحدة سياسية أكبر بشأن القضايا الجوهرية ذات الأهمية القومية؛ وكيفية تبني سياسات تردع أعداء الديمقراطية؛ وكيفية إعادة الثقة بالمستقبل وبالجادبية العالمية للديمقراطية. إن ما نحتاج إليه لا يقل عن عزيمة ديمقراطية جديدة من قادة الديمقراطيات المتقدمة بالعالم ومواطنيها.

إن الأمر الجدير بالملاحظة بشأن الديمقراطية طوال العقد المنصرم المليء بالصعوبات، ليس هشاشتها، بل مرونتها غير المقدرّة في كثير من الأحيان.

هذا سهل التحقق؛ مع كل متاعب اليوم، هناك أسباب عديدة ليظل الأمل قائماً. لقد حققت الديمقراطية مكاسب مهمة ومدهشة في كثير من الأحيان في الدول الرئيسية في جنوب الكرة الأرضية: ففي "إندونيسيا"، أكبر دولة مسلمة في العالم، حدثت حركة مدنية ديمقراطية واسعة مكنت قيادة إصلاحية من صد جهود مشتركة من الحرس القديم العسكري تهدف إلى إعادة التغيير السياسي الديمقراطي إلى سابق عهده. وفي "تونس"، استطاعت القوى السياسية شديدة الانقسام والحركات الاجتماعية من الاتحاد حول دستور ديمقراطي جديد، واختيار قيادة جديدة بانتخابات سلمية، وتأسيس أول ديمقراطية في العالم العربي. وفي "نيجيريا"، حوّل تعبئة المجتمع المدني المكون من المجتمع المدني وصحافيي البلد الأصليين عبر وسائل التواصل الاجتماعي ما كان يمكن أن يكون انتخابات مزورة عنيفة إلى خطوة إلى الأمام تتخذها الديمقراطية في أكبر دول "أفريقيا". حتى في "سريلانكا"، وهي دولة مقسمة ما زالت تتعافى من حرب أهلية دامت لعقود من الزمن، تسلمت مقاليد الحكم قيادة جديدة تعد باستعادة الحكم الصالح وسيادة القانون وبمعالجة القضايا المستعصية المتعلقة بتحمل مسؤولية جرائم الحرب السابقة، في حركة انتقالية سلسلة للغاية تلت انتخابات سلمية نسبياً. أما استقرار الديمقراطية في "الهند" لما يقرب من سبعين عاماً، مع أنها على وشك أن تصبح أكبر دولة في العالم وهي بالتأكيد أكثرها تنوعاً لغوياً وعقائدياً، فهو أمر استثنائي للغاية.

قد تكون الديمقراطية فعلاً في خضم ما أسماه البعض بالركود الديمقراطي، لكن لم يحدث أي شيء شبيهه بـ"موجة عكسية" للردة الديمقراطية التي تلت موجات التوسع الديمقراطي السابقة. بحسب منظمة "فريدم

هاوس"، بلغ عدد الديمقراطيات الانتخابية حاليًا إلى 125، أي أكثر بديمقراطيتين من الحد الأقصى السابق الذي كان يبلغ 123 ديمقراطية والذي تحقق في عام 2005، وأكثر بسبع ديمقراطيات عنه في عام 2012. لا شك أن الديمقراطية مضطربة للغاية في بعض الدول المصنفة حديثًا كديمقراطيات انتخابية- "نيبال" على سبيل المثال، أو "كينيا" أو "باكستان". مع ذلك، كون أي منها لم تسترجع الاستبدادية هو خطب جلل، في حين عادت "هندوراس" و"مالي" إلى حالتها السابقة، حيث أنهما قد مرتا بانقلابين عسكريين في عامي 2009 و2012، على التوالي. إن الأمر الجدير بالملاحظة بشأن الديمقراطية طوال العقد المنصرم المليء بالصعوبات، ليس هشاشتها، بل مرونتها غير المقدرة في كثير من الأحيان.

أظهرت الاستبدادية أيضًا سهولة في التكيف؛ لكن الأنظمة الاستبدادية الرئيسية اليوم تواجه أزمات غير مسبوقة: "روسيا" اليوم تجني ثمار عدوانها على هيئة ضعف العملة وارتفاع التضخم وهروب ضخم لرؤوس الأموال إلى خارج البلاد وتضاؤل الاحتياطيات الأجنبية، بالإضافة إلى خسائر جسيمة من حربها في "أوكرانيا"، لدرجة أن الحكومة- التي تخشى حدوث رد فعل عنيف من الشعب- قد حاولت التعطيم على الأمر. هذه المشكلات قد تضاعفت حاليًا جراء الانخفاض الحاد في سعر النفط، وربما تهدد بقاء نظام حكم "بوتين". على أن أنظمة الحكم الاستبدادية القائمة على النفط الأخرى واقعة في ورطة أيضًا، لا سيما نظام الحكم الشعبي متزايد القمع في "فنزويلا"، حيث بدأ الاقتصاد ينهار حتى قبل الانخفاض الكارثي في أسعار النفط؛ والدكتاتورية الإسلامية في "إيران". إن المشكلات الاقتصادية في الدكتاتوريات ليست أمرًا جيدًا بالضرورة، بما أن أنظمة الحكم قد ترد على هذا بتصعيد التوترات الدولية وزيادة القمع، وإن كانت تفضح ضعف هذه الأنظمة، ولربما تؤدي أحيانًا إلى ظهور فرص سياسية ملائمة غير متوقعة.

أما السبب الأخير للأمل، فهو النضال المستدام للحركات الديمقراطية في الدول بكل أنحاء العالم من أجل تحمل المسؤولية السياسية والاقتصادية وتجديد المدنية والحقوق الديمقراطية. إن انتصار حركة احتجاجات الميدان الأوروبي في "أوكرانيا" في فبراير من العام الماضي أنتج رد فعل روسي قاسي. لكن بدلاً من أن تتقهقر الحركة، استمرت في شق طريقها إلى الأمام. وإذا نجحت في محاربة الفساد وإصلاح الاقتصاد وبناء دولة جديدة قائمة على سيادة القانون، سوف يفيد هذا مستقبل الديمقراطية، لا في "أوكرانيا" فقط، بل في "روسيا" والدول الأخرى في المنطقة كذلك.

حتى في أحلك المواقف، أظهرت مثل هذه الحركات إصرارًا ومثابرة لا يلبنان: لقد أخلت قوات الشرطة الشوارع بعد "ثورة المظلات" في "هونغ كونغ"، لكن قادة هذه الحركة رفعوا لافتات مكتوب عليها "سوف نعود"، كما أن مثابرتهم مصدر إلهام بالتأكيد للنشطاء ببر "الصين" الرئيسي، حيث فشل القمع أيضًا في هزم المجتمع المدني سهل التكيف. بالإضافة إلى ذلك، بدأت قوى مدنية جديدة في تأكيد وجودها في "كوبا"، حيث يمارس النشطاء بالمتدى المفتوح للمجتمع المدني الضغط بهدف إيجاد فرصة سياسية ملائمة حقيقية وتقديم "أحداث وخطط واستراتيجية جديدة، وأسلوب جديد" بعد ما يزيد على خمسة عقود من الشمولية.

ستتردد أصداء مثل هذه الحركات في الأعوام القادمة نظرًا لكونها تتكون من نشطاء يمثلون قوة جديدة في السياسة الدولية: إنهم واقعيون في أهدافهم واستراتيجياتهم، ضليعون بالتكنولوجيا ومتقنون، وملتمزمون بمواصلة الطريق في النضال لنيل حقوق الإنسان وحرية التعبير وسيادة القانون. هؤلاء النشطاء يعلمون أنهم بصدد نضال طويل وخطير، وحتى إن نجحوا في التخلص من ديكتاتورية، سوف يتبع هذا تحدي أكثر صعوبة بكثير: يكمن في بناء مؤسسات جديدة، وإخضاع المصالح القوية والفاصلة لسيادة القانون، وإنجاح الديمقراطية لتحقيق تقدمًا حقيقيًا لصالح الشعب بأكمله، لا للصفوة فقط. إن حقيقة أن هؤلاء النشطاء يتأبرون

في عملهم، دون الاستفادة من أية أو هام، هي السبب الرئيسي الذي يمكننا من التفاوض بالمستقبل؛ فقدوتهم تمتلك القدرة على أن تضيء شعلة جديدة من الإيمان بالديمقراطية في الديمقراطيات المؤسسة.

من ثم، مع أن الديمقراطية تواجه عقبات جسيمة، هناك سبب يدعو للاعتقاد بأنه لا يجب الاستهانة باحتمال تجديدها. فبالنسبة للنشطاء الشجعان الذين يناضلون من أجل الحرية والكرامة، تظل الديمقراطية مصدرًا للإلهام وللأمل.